الثورة الإنجليزية... أم الثورات

- الماغنا كارتا
- انفصال الكنيسة
- غرق "الأرمادا"
- روح التغيير
- الانقلاب على الديمقراطية
- البرلمان الطويل
- الاحتجاج العظيم
- الحرب الأهلية الأولى
- زعامة كرومويل
- الجمهورية الأولى..والأخيرة
- الثورة المجيدة
- الثورة البيضاء

يعد الشعب الإنجليزي من أقدم الشعوب التي أرست تقاليد ديمقراطية راسخة، في وقت كان يسيطر على أوروبا أما ملكيات مستبدة مطلقة أو ملكيات مستبدة مستنيرة، لذلك لم يكن غريبا أن تشهد انجلترا أول ثورة في التاريخ الحديث تهدف للإطاحة بالنظام الملكي، ورغم نجاح الثورة المؤقت وانتصار الملكية النهائي فإن حالة الفوران الثوري (في سنوات ١٦٤٢-١٦٨٨م) أرست دعائم نظام ديموقراطي رائد في العالم كله استوحت منه أعرق الديمقراطيات في العالم هنا وهناك الدروس والعبر، وبنى الانجليز على هذه الثورة تقاليد جعلت الملكية مستأنسة لصالح برلمان منتخب، واخضعت الملك للشعب وليس العكس، لكن كان نزع سلطات الملك نهائيا لصالح الشعب أمر صعب احتاج لسنوات بل لقرون، مرت انجلترا خلالها بتجارب دستورية عديدة كانت الثورة المجيدة واسطة العقد فيها التي بها رسخت تقاليد الديمقراطية والملكية الدستورية.

كانت إنجلترا تشعر منذ زمن بخصوصيتها الجغرافية التي تجعلها جزء من القارة الأوروبية ولكن في بعد يجنبها الانغماس في مشاكل القارة العجوز، فقد كان لموقع تلك الجزيرة التي يفصلها عن جسد القارة الأوروبية بحر المانش (أو القنال الانجليزية) أثره على تكوين أهل الجزيرة السياسي وجعلهم يدركون مبكرا ربما أبكر من أقارنهم في أوروبا مفهوم القومية والخصوصية الذاتية للأمة الانجليزية، لذلك لم يكن مستغربا أن يكون تاريخ انجلترا سلسلة من الأحداث المتراكمة التي تؤكد على خصوصية هذا الشعب وهويته وتفرده، وهي أحداث استمرت لقرون لما عرف عن الشعب الانجليزي من ركون إلى التقاليد والتمسك بها فكان التغيير بطيء غير محسوس لكنه فعال، وهنا يختلف الشعب الانجليزي عن الشعب الفرنسي فالانجليزي لم يتعجل امره، استهلك قرون طويلة حتى كون نظام حكم نموذجي، دون كثير من الدماء، وهو أمر قام به الفرنسيون في سنوات ثورتهم الدموية، فلكل شعب خصائصه التي لا تظهر على سجيتها إلا في الثورات.

وتشكل الثورة قمة البناء في القومية الإنجليزية والأساس الذي ارتفعت به شخصية انجلترا السياسية المتفردة، لكن لم يكن الطريق سهلا للوصول إلى الثورة

المجيدة فقد كان الوصول إلى لحظة الثورة يحتاج إلى عمل استغرق قرون حد فيها الشعب الانجليزي من سلطات الملك وحررت انجلترا نفسها من سيادة البابوية وأمنت نفسها من الغزو الاجنبي، فعندما جاءت الثورة وأوليفر كروميل كانت البلاد مهيئة لقفزة جديدة ترسم فيها قواعد الحكم والحريات على أسس جديدة كانت مسار أعجاب مفكري أوروبا طوال القرون الثلاثة التالية. فكيف حدث ذلك؟!.

الماجنا كارتا

كانت الملكية الإنجليزية كغيرها من ملكيات أوروبا تعتمد على حق الملوك المقدس في الحكم منذ نشأتها لكن تغيرت الظروف بعض الشيء في فترة الحروب الصليبية، وتحديدا في عصر الملك الشهير لدى العرب ريتشارد قلب الأسد (حكم ١١٨٩-١١٩٩) الذي غادر بلاده لعدة سنوات صوب مغامرة في الشرق وكانت له معارك كثيرة مع السلطان صلاح الدين الأيوبي خسر معظمها، وترك حكم البلاد مؤقتا لتسوده الفوضى حتى بعد عودته. وبعد وفاته تسلم مقاليد الحكم بعده اخيه الملك جون (حكم ١١٩٩- ١٢١٦م) الذي تحدى الجميع ومارس سلطات ملكية مطلقة اثارت غضب البابوية والإقطاعيين والفلاحين جميعا، في وقت كان جون قد قرر منازلة ملك فرنسا فيليب أوغسطس، فتخلى الجميع عنه في أرض المعركة فكانت هزيمته المذلة في موقعة بوفين، ليعود إلى لندن ويفرض ضرائب ثقيلة على جميع فئات الشعب من اجل بناء جيشه من جديد، لكنه وجه بموجة من الرفض العام.

وتحرك الإقطاعيون من أجل تحقيق انتصار على الملك الذي فقد جميع انصاره، فحشدوا قواتهم وأجبروا الملك على تقليص سلطاته بتوقيعه على العهد الأعظم "الماجنا كارتا" في عام ١٢١٥م. وهي الوثيقة التي تعد أساس الحريات التي يتمتع بها كل انجليزي حتى يومنا هذا، فعلى الرغم من أن هذا العهد جاء مقيد بالعديد من القيود إلا أنه ولأول مرة في العصور الوسطى يتنازل ملك عن جزء من سلطته لصالح مجموعة من الشعب (الإقطاعيين)، وتأتي أهمية هذه الوثيقة في أنها أعطت الشعب الانجليزي بعض الحقوق التي حرمت منها أمم بأسرها حتى القرن الواحد والعشرين. وأقر الاتفاق الجديد الذي يعد أقدم عقد إجتماعي مكتوب بين حاكم

ومحكومين، مبدأ المحاكمات العادلة وعدم حبس أي انجليزي دون محاكمة، وادخل نظام المحلفين للقضاء وهو نظام سيتطور مع الوقت، كما أعطى للبرلمان الناشئ سلطة محدودة ولكن ثابتة سيتمكن الشعب من زيادة مساحتها مع مرور الأيام، والخلاصة أن العهد الأعظم حول الملكية الانجليزية من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية مقيدة، كما ساعد العهد في نشوء القانون الإنجليزي وترسيخه، وهو إنجاز تاريخي بمقاييس القرن الثالث عشر.

كان ظهور الماجنا كارتا حدثا استثنائيا في تاريخ انجلترا اكسبها تفرد لا تخطئه العين بالمقارنة مع الانظمة الاوروبية المختلفة، فقد ساعد "الماجنا كارتا" على تعميق الشعور بالذات الانجليزية من خلال التمسك ببنود الماجنا كارتا الستين. وحدث تطور مكمل في القرن الرابع عشر عندما تطورت فكرة المجلس الأعظم الذي أقر في الماجنا كارتا إلى مجلسين هما: مجلس اللوردات الذي يمثل الأشراف ورجال الدين، ومجلس العموم الذي يمثل المدن والمقاطعات.

انفصال الكنيسة

جاءت الخطوة الثانية في بناء التقاليد السياسية الإنجليزية من خلال صراع الملك هنري الثامن (حكم ١٥٠٩-١٥٤٧م) مع البابوية الرومانية الذي يعد أحد العوامل الحاسمة في استكمال انجلترا عزلتها عن القارة العجوز وتكوينها للشخصية القومية. نعم كان لنزوات هنري الثامن الدور الأكبر في فصل الكنيسة الأنجليزية عن الكنيسة الكاثوليكية إلا أن رياح القومية التي أخذت تهب وبقوة على انجلترا وبقية الدول الأوروبية لعبت الدور الأبرز في هذا الصراع.

فنتيجة لرغبة الملك هنري في تطليق زوجته الملكة كاترين الأرغونية (ابنة فرديناند وإيزابيلا ملكي أسبانيا الموحدة) التي لم يبق من أولادها إلا الأميرة ماري في وقت أراد هنري الثامن وريث ذكر وأسلم قلبه إلى أحدى فتيات حاشية الملكة تدعى آن بولين، دخل في صراع مع البابوية. لكن الحقيقة أن سبب طلاق الملك لزوجته أن ابن أخيها كان الإمبراطور شارل الخامس ملك أسبانيا وإمبراطور الدولة الرومانية المقدسة، الذي كان يمثل الخطر الأكبر على إنجلترا ولم يعد هناك أي فائدة من وجود

كاترين في لندن. لذلك طلب هنري من البابا إعلان بطلان زواجه من كاترين وهو أمر متعارف عليه في ذلك الوقت، وكانت باباوات روما توافق عليه نظرا للاعتبارات السياسية القائمة وقتذاك، لكن البابا الواقع في أسر الإمبراطور شارل الخامس لم يكن ليأخذ قرار يثير غضب الإمبرطور الذي يتحكم في حريته، بتطليق عمته من ملك انجلترا، لذلك رفض البابا إعلان بطلان زواج هنري. فما كان من الأخير إلا أن قاد حملة منظمة على الكنائس الكاثوليكية ورجال الدين جردهم فيها من امتيازاتهم، سواء ملكية الأراضي أو جمع النذور، وعمل على فصل كنيسة انجلترا عن الكنيسة الأم في روما، فقام باخضاع الكنيسة لسلطة الدولة، وأصبح تعيين الأساقفة امتياز للملك، وهكذا ظهرت الكنيسة الإنجليكانية للوجود. فيما قام القس تندال، متأثرا بحركة مارتن لوثر الإصلاحية في ألمانيا، بترجمة الكتاب المقدس إلى الإنجليزية في عام ١٥٢٦م بذلك تكون الكنيسة الانجليكانية قد انفصلت تماما عن البابوية الكاثوليكية.

وطلق هنري كاترين واعلن زواجه من آن في ١٥ يناير ١٥٣٣م وأعلن كرانمر رئيس أساقفة كانتربري صحة اجراءات الطلاق والزواج التي اتبعها هنري. إلا أن الملك لم يجد أي غضاضة في التخلص من آن بولين بعد ان اتهمها بالخيانة الزوجية وتم اعدامها في يوم ١٩ مايو ١٥٣٦م، ليتزوج بعدها اربع مرات بحجج وذرائع مختلفة.

على الرغم من ذلك فان الملك هنري الثامن لم يمت إلا بعد أن فصل الكنيسة الانجليزية عن البابوية وأكسبها طابع محلي قومي، وهو وضع سيتعزز ويأخذ شكله النهائي في عهد ابنته الملكة إليزابيث "الياصبات" (١٥٥٨-١٦٠٣م)، كما قفز على الماجنا كارتا واستطع أن يتحول إلى ملك كامل النفوذ يحكم حكم مطلق، ويرجع ذلك للظروف التي كانت تعانيها انجلترا من مخاوف الغزو من اعداء الدولة والمحاولات المستمرة لامراء الاقطاع لاستقلال بمقاطاعتهم، لذلك كان الشعب الانجليزي على استعداد –مؤقتا- للتنازل عن حريته مقابل الحفاظ على أمنه واستقلاله الوطني.

وغرقت الأرمادا

كان الخوف من الغزو الاجنبي هاجس مسيطر على الذهنية الأنجليزية منذ

عصر هنري الثامن، خصوصا من الأسطول الأسباني المعروف بـ"الأرمادا" الذي كان يعد أكبر أساطيل عصره، فالعداء السياسي بين انجلترا واسبانيا المستعر بينهما ازداد اشتعالا بعد انفصال انجلترا عن الكنيسة الكاثوليكية بينما أعلنت أسبانيا نفسها حامية حمى الكاثوليكية في العالم، لذلك فكرت أسبانيا في غزو انجلترا لإعادتها لحظيرة الإيمان الصحيح بالقوة، وهو أمر أصبح ملحا بعد أن بدأ البحارة الانجليز يخترقون الاحتكار الذي أعلنته أسبانيا للتجارة مع العالم الجديد. وكانت أسبانيا ترى في انهاء اطماع الانجليز خطوة اخيرة لتكريس وضعها كقوة عظمى بعد ان اتحدت مع البرتغال في سنة١٥٨٠م.

أمر ملك أسبانيا فيليب الثاني قواده بتجهيز أكبر أسطول عرفه التاريخ أطلق عليه اسم "الأرمادا" أي العظيم، انطلق الأسطول الضخم لغاية واحدة القضاء على انجلترا البروتستانتية وإرجعاها إلى الكاثوليكة من خلال نظام تابع لأسبانيا، لكن أمام السواحل الانجليزية وبالقرب من ميناء بليموث في ٢١ يوليو ١٥٨٨م تحققت المعجزة، فقد انتصر الاسطول الانجليزي المكون اساسا من سفن التجار والقراصنة على أكبر اساطيل الدنيا، ويرجع ذلك لاعتماد الانجليز على السفن الصغيرة القادرة على المناورة والتحرك في المياه الضحلة في حين كانت سفن الأسبان ضخمة كأنها أبراج بطيئة الحركة، فوقعت في الفخ الانجليزي، وجاءت الريح لتتكفل ببقايا الأسطول الأسباني. بذلك تكون انجلترا قد نجت من محاولة غزو كبيرة كانت الأخيرة لفترة أطول من اللازم، وهنا تلاشى الخوف من الغزو الخارجي وثبتت انجلترا شخصيتها القومية ودعمت استقلالها الديني من جديد، بل والأهم فان القضاء على الأرمادا فتح أبواب عالم ما وراء البحار أمام بحارة الانجليز فلم تمر سنوات قلائل حتى بدأت المستعمرات الانجليزية في الظهور هنا وهناك.

تغيرت طبيعة الشعب الانجليزي اذا فلم يعد الخوف من الغزو يكبله، ولا الخوف على مذهبه الديني الجديد يقلقه، لذلك انطلقت مواهب الشعب وسادت موجة من التفاؤل والبهجة الأوساط الإنجليزية، وبدأت عجلة الأموال تدور في صالح البلاد فقد امتلئت خزائن الملكة من تجارة المستعمرات، وبدأت تظهر بشائر هذا الثراء على الشعب

الذي لم يكن في مجموعه أكثر من فلاحين وصيادين بسطاء، وبدأت الحياة الثقافية والفكرية تنتعش مستخدمة في ذلك الإنجليزية كلغة تعبير بعيدا عن اللاتينية والفرنسية، في هذا العصر ظهر شكسبير الأديب الخالد والفيلسوف فرانسيس بيكون، فأرسوا معا قواعد صلبة لحياة ثقافية عقلية راسخة ستنمو مع توالي الأيام.

بذلك تكون انجلترا وهي تدخل القرن السابع عشر قد حققت استقلالها السياسي من خلال احباط محاولات غزوها، واستقلالها الديني من خلال انفصال الكنيسة الانجيلكانية عن البابوية، وأرست دعائم خصوصيتها الثقافية بظهور شكسبير وبيكون، فيما بدأت بشائر الحرية التي أرستها روح المغامرة التي أرسها البحارة الانجليزي على الشعب بأسره، لكن وسط هذا الزخم كله احتفظ الملوك بحقوقهم كاملة غير منقوصة ونسوا أو تناسوا العهد الأعظم "الماجنا كارتا"، في وقت تغير المزاج العام للشعب وأصبح ميال أكثر للحرية ومباشرة حقوقه، فكان لابد من اللقاء في ساحة الوغي بين رغبة الملوك في الحكم المطلق ورغبة الشعب في ممارست حرياتهم التي بدأت مع الماجنا كارتا لكن الواقع تخطها فطالبوا بالمزيد، وكان من نصيب الملك شارل الأول أن يكون هذا الصراع في عهده، بعد أن ورث الكثير من التغيرات التي غيرت من تركيبة المجتمع الإنجليزي ودفعته للثورة.

روح التغيير

كان البناء الإجتماعي لانجلترا قائم على القواعد الإقطاعية شأنه في ذلك شأن أي نظام أوروبي في العصور الوسطى، فالملك هو كبير الإقطاعيين المحاط بطبقة من كبار الملاك في وقت تدعم الكنيسة هذا النظام من خلال مشاركتها هذه الطبقة ثرواتها وإقناعها عموم الشعب الذين هدهم الفقر وكثرة الضرائب بالصبر والسلوان. إلا أن المتغيرات التي أشرنا إليها سابقا عرفت كيف تغير طبيعة هذه القواعد الصارمة فنتيجة للتجارة مع المستعمرات بدأت طبقة إجتماعية جديدة في الظهور، هي طبقة كرام المحتد ذوي الملكيات الصغيرة المعروفين بـ"الجنتري" وهم غير الإقطاعيين الذين ورثوا إقطاعياتهم بالوراثة لا العمل، أي أنهم طبقة وسطى بين كبار الملاك الذين يمثلهم النبلاء أو الإقطاعيين وبين صغار مالكي الأرض والأجراء. ورغم

مكانتهم الإجتماعية والإقتصادية إلا انهم كانوا يعانون من حرمان حقوقهم السياسية في ظل قوانين ونظام سياسي صيغ وفق أطر إقطاعية، لذلك فقد اشتروا المقاعد في مجلس النواب وبدأوا يجاهروا بأراءهم السياسية ضد الملك والنبلاء.

ونتيجة لتدفق الأموال بدأت تنمو في المدن الانجليزية الطبقة البرجوازية (الطبقة الوسطى) من أصحاب المصانع الصغيرة والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن، وهي طبقة لم يكن النظام السياسي يعترف بوجودها فكان من الطبيعي وقد بدأت تشعر هذه الطبقة بقدراتها تطالب هي الأخرى بتمثيل سياسي يتناسب مع قوتها الإقتصادية المتصاعدة. وهو ما ادى إلى التلاقي بين طبقة الجنتري والبرجوازية للعمل معا من أجل ترسيخ وجودهم في النظام السياسي، وهو ما كان ليحدث إلا بانتزاع هذا الاعتراف من بين انياب الملك والإقطاعيين انتزاعا.

لذلك شهدت انجلترا في النصف الأول من القرن السابع عشر صراعا بين الطبقات الانجليزية الممزوج باختلاف المذاهب الدينية وتنوع الانماط الإقتصادية، فقد كان الشمال الانجليزي زراعيا في مجمله وكاثوليكي في معظمه، أما الجنوب فقد كانت البروتستانتية هي السائدة وسوق الصناعة رائجة. وفي الوقت طالب فيه رجال الطبقة الجديدة بمزيد من ضمانات الحماية الجمركية، وإرساء قواعد الإقتصاد الحر الذي تتحدد فيه الأجور على قدر العمل وسعر السلعة المنتجة. تمسك الإقطاعيون بمفاهيم الإقطاع البالية من خلال سيطرة الدولة على العملية الإقتصادية، بعد ان شعروا بالخطر الذي بات يتهددهم ويتهدد البناء الإجتماعي الذي يقفون على قمته، فنظروا بازدراء إلى المحامين الذين أسهموا في تقنين الأعمال الجديدة، وإلى التجار الذين أحكموا سيطرتهم على المدن، ومن لندن ذات ٣٠٠ ألف نسمة من مجموع ثلاثة مليون انجليزي اصبحت مركز الحياة الإقتصادية الجديدة، لذلك بدأ رجال الإقطاع والتجار، والقرية والمدينة والكاثوليك والبروتستنت في المجاهرة بالعداء المتبادل، وباتت البلاد التي سيطرت عليها الصراعات الدينية والطبقية والإجتماعية على حافة الثورة.

الانقلاب على الديمقراطية

في ١٨ يونية ١٦٢٥ اجتمع أول برلمان في عهد تشارلز الأول وكان معبرا عن التغيرات الإجتماعية والإقتصادية الجديدة فبجانب اللوردات (النبلاء والأساقفة) في مجلس اللوردات، كان هناك خمسمائة رجل في مجلس العموم معظمهم من البيوريتانيين ممثلي الطبقات الجديدة. وكانت الأزمة الحقيقية التي بدأت تعيشها انجلترا هي عدم قدرة ملك البلاد تشارلز الأول (حكم ١٦٢٥-١٦٤٩م) على قراءة المشهد الانجليزي ومعرفة المستجدات التي تغطت عليه، وبدلت الكثير من معالمه، فقد ظن ان الوضع كما هو في عهد أسلافه، إلا أنه صدم بطريقة عملية عندما اكتشف التغير الذي حدث في البرلمان خصوصا مجلس العموم الذي كان يمثل أصحاب المدن ومعظمهم محرومين من الحقوق السياسية والوضع الإجتماعي المميز، وظهرت رغبة مجلس العموم في الحصول على المزيد من الامتيازات عندما طلب الملك أموال إضافية للنفقات الحكومية وللحرب مع أسبانيا، فاعتمد المجلس مبلغ ألف جنيه فقط، وتعمد أن يكون هذا المبلغ غير كاف كنوع من التحدي، فإن الأسطول وحده كان يتطلب ضعف هذا المبلغ. وجرى العمل لمدة قرنين من الزمان، على منح الملوك الإنجليز طيلة مدة حكمهم، حق فرض رسوم على الصادرات والواردات، كنوع من المخصصات الملكية الثابتة، لكن القانون الذي سنه البرلمان آنذاك سمح للملك بممارسة هذا الحق لمدة عام واحد فقط، واحتج بأن الاعتمادات السابقة كانت حاشية الملك جيمس الأول تبددها في إسراف وتبذير، كما شكا البرلمانمن أن الضرائب كانت تفرض دون موافقته، وتقرر منذ الآن أنه لا بد من دعوة البرلمان سنوياً ليفحص كل عام مصروفات الحكومة.

استاء تشارلز من هذه التدابير التي تعني تقليص سلطاته إلى درجة غير مسبوقة، لذلك استغل الملك انتشار مرض الطاعون في انجلترا حتى أمر بحل البرلمان في ١٢ أغسطس ١٦٢٥م.

ولما أشتدت حاجة تشارلز إلى المال، أمر مضطرا بدعوة برلمانه الثاني للانعقاد، وقويت المعارضة باشتداد حاجة الملك. وحذره مجلس العموم من فرض الضرائب دون إقرار البرلمان لها، وعين البرلمان لجنة لمساءلة جورج فلليرز دوق

بكنجهام مستشار الملك والمحرض الرئيسي لحل البرلمان، إلا أن الملك رفض قائلا: " أنا لا أسمح بأن يحقق المجلس مع خدمي، فما بالكم برجل قريب مني إلى هذا الحد". فرد المجلس في ٨ مايو ١٦٢٦م على ذلك بمحاكمة دوق كنجهام رسمياً- متهمين إياه بالخيانة ومطالبين بعزله عن منصبه وأبلغ المجلس الملك بأنه لن يقر أية اعتمادات مالية إلا بعد إقرار أحكام محاكمة مستشاره، فحل الملك البرلمان في ١٥ يونيو للمرة الثانية.

ونتيجة لهزائمه في الساحات الأوروبية المختلفة بات تشارلز الأول مرة أخرى على شفا الإفلاس، فدعا برلمانه الثالث للانعقاد في ١٧ مارس ١٦٢٨م، وفي هذا البرلمان ارسلت مدينة هنتنجدون ممثلا جديدا عنها هو "أوليفر كروميل" الذي سيلعب دورا رئيسيا في المستقبل القريب.

وفي هذا البرلمان تقدم النواب (١٨ مايو ١٦٢٨م) للملك بمشروع قانون عرف باسم "وثيقة ملتمس الحقوق" وهوأحد المعالم التاريخية في الطريق إلى "سيادة البرلمان" وكان ينص على :"

إلى صاحب الجلالة الملك العظيم...

إننا في خشوع واحتشام نعرض على مليكنا وسيدنا...

أنه من حيث أنه أعلن وطبق بقانون من إدوارد الأول، أنه لا ضريبة ولا معونة يمكن أن توضع أو تفرض، بغير الإرادة الخالصة لرؤساء الأساقفة والأساقفة وكل أرل وكل بارون وكل فارس، وممثلي المدن والجامعات والأحرار من العامة. وورث رعاياك هذه الحرية، أي أنهم لا يجبرون على الإسهام في أية ضريبة أو رسوم أو معونة أو أي تكليف آخر من هذا القبيل، لا يكون قد وضع بموافقة البرلمان موافقة عامة".

وافق تشارلز على الملتمس موافقة غامضة ملتوية، وطالبه البرلمان برد أكثر صراحة ووضوحاً، وظل على موقفه من وقف الاعتمادات، فوافق الملك موافقة رسمية، وأحست لندن بأهمية هذا الاستسلام ومغزاه، وقرعت النواقيس بشكل لم يسمع له مثيل لعدة سنوات من قبل في لندن.

وخطا البرلمان خطوة أخرى، فطالب الملك بعزل دوق بكنجهام ولكنه رفض، إلا أن أحد المحاربين القدامى انهى الجدل الدائر عندما اشترى سكين جزار، ومشى ستين ميلاً من لندن إلى بورتسموث، وغمس السكين في صدر دوق بكجنهام، وسلم نفسه للسلطات في ٢٣ أغسطس ١٦٢٨م

غضب الملك لمقتل مستشاره وأمر بفض البرلمان للمرة الثالثة، وغادر رئيسه مقعد الرياسة امتثالاً لهذا الأمر، ولكن المجلس أبى أن يفض الاجتماع، وأرغم رئيسه على العودة إلى كرسيه. وتقدم النائب جون أليوت بطلب لسن قانون يجعل عقوبة الاعدام لكل من أدخل البلاد مذهب مخالف لكنيسة الدولة، كذلك الاشتراك بأي شكل من الأشكال في جمع رسوم الصادر والوارد التي لم يقرها البرلمان، ودفع مثل هذه الضرائب غير المعتمدة، وهي قرارات قابلها نواب المجلس بالهتاف والتصفيق وأقرها البرلمان كقوانين رسمية. وعندما نمى إلى علم أعضاء المجلس بأن جنود الملك على وشك الدخول إلى قاعة المجلس وطردهم، فإنهم قرروا فض اجتماعهم وغادروا المجلس.

وفي مارس أمر تشارلز بسجن اليوت وسلدن وسبعة من أعضاء آخرين من أعضاء مجلس العموم بتهمة إثارة الفتنة. وسرعان ما أطلق سراح ستة منهم، وحكم على الثلاثة الباقين بغرامات فادحة وبالسجن لمدد طويلة، ومات اليوت في السجن وهو في سن الثامنة والثلاثين.

أصبح تشارلز الأول حاكما مطلقا لمدة إحدى عشرة سنة (١٦٢٩-١٦٤٠م) بعد أن حل البرلمان، وهي أطول فترة من نوعها في تاريخ إنجلترا لم يجتمع فيها البرلمان. وبات تشارلز آنذاك حراً يفعل ما يشاء، وأصبح عملي يفوق أي ملك انجليزي سابق في النفوذ والسلطة، واستغل سلطته في فرض الضرائب غير المقررة، وعقد القروض الإجبارية، وإيواء الجنود لدى المواطنين، وإجراء الإعتقالات التعسفية، وإنكار حق المسجونين في طلب التحقيق في أمر حبسهم وفي المحاكمة أمام المحلفين، وتشجيع طغيان محكمة "قاعة النجم" في المحاكمات السياسية، ومحكمة اللجنة العليا في قضايا الكنيسة، متخطيا بذلك "الماجنا كارتا" بصورة غير مسبوقة.

وتجاهل تشارلز الواقع وانفصل عن شعبه، فالثروات التي بدأت تتكدس في خزانة الطبقات الجديدة كنت تعطيها قوة ودافع للمطالبة بالمزيد لا أن تتراجع فتتلقى الأووامر من الملك، لذلك فان ما فعله تشارلز من زيادة لنفوذه جاء في وقت كان البرلمان يرسخ لنفوذه المدعم بحقائق الواقع للك فأن سلطة البرلمان كانت في طريقها لأن تتوسع لا محالة سواء رغب الملك أم لم يرغب.

لم يدع تشارلز البرلمان إلى الانعقاد من جديد في ١٣ ابريل ١٦٤٠، إلا لرغبته في توفير اعتمادات مالية لحشد جيش لمواجهة عصيان في استكلندا، إلا ان البرلمان رفض فحله الملك من جديد في ٥ مايو ١٦٤٠م. جاءت الرياح بما لا يشتهي تشارلز الأول فقد هزمت قواته امام الاسكتلنديون شر هزيمة، واستولوا على شمال انجلترا، فما كان من الملك إلا ان اضطر مجبرا على دعوة البرلمان للانعقاد من جديد.

البرلمان الطويل

اجتمع البرلمان في وستمنستر في ٣ نوفمبر ١٦٤٠م (وهو البرلمان المعروف باسم البرلمان الطويل فقد ظل في حالة انعقاد حتى عام ١٦٦٠م) وكان غالبية الاعضاء أن لم يكن كلهم لديهم رغبة أكيدة في الانتقام من الملك الذي همشهم أكثر من مرة فهو الآن في حاجة لهم أكثر مما هم في حاجة له. لذلك جاء اتهام البرلمان لـ "إرل سترافورد" أحد أهم معاوني الملك ضربة لـ"تشارلز الأول" نفسه فقد اتهم سترافورد بأنه يناصر البابوية سرا وأنه يدبر للانتصار بجيش من إيرلندة الكاثوليكية للإطاحة بالبرلمان، اما الملك تشارلز فقد أصابه الذهول والحيرة إزاء هذه الخطوات التي اربكته، إلى حد أنه لم يتخذ أي إجراء لحماية معاونيه.

وفي ١٧ مايو ١٦٤١ اقترح أوليفر كرومويل إلغاء حكومة الأساقفة إلغاء تاماً، وأقر مجلس العموم المشروع ورفضه مجلس اللوردات. إلا ان الملك هدد بالاستشهاد في سبيل المحافظة على الكنيسة الأنجيلكانية ونظامها، وهو ما اجهض المشروع، إلا أن مجلس اللوردات أقر قانون إقصاء الأساقفة (٥ فبراير ١٦٤٢). ولم يعد الأساقفة يتخذون مقاعدهم في مجلس اللوردات، بذلك يكون تشارلز قد فقد جانب من قوته في مجلس اللوردات.

وتابع مجلس العموم تدعيم سلطانه على حساب نفوذ الملك المتداعي، فأقر مشروعات قوانين تنص على أن تكون مدة البرلمان ثلاث سنوات، وتحريم حل أي برلمان قبل مضي خمسين يوماً من بدء اجتماعه، وأصلاح نظام الضرائب والقضاء، وألغى محكمة قاعة النجم ومحكمة اللجنة العليا، وهما معنا أحد أذرع الملك الطويلة في السيطرة على القضاء، وقضى على الاحتكارات وعلى ضريبة السفن، ومنع الملك حق جمع رسوم الصادرات والواردات، إلا لفترات يحددها البرلمان وحده، ووافق تشارلز على هذه الإجراءات.

في مارس ١٦٤١ قدم المجلس ارل سترافورد إلى المحاكمة، وأدانه بتهمة الخيانة، وأرسل الحكم إلى الملك لتوقيعه، فتحرك الملك سريعا لانقاذ أححد أقرب المقربين إليه، فتوجه صوب البرلمان واعلن أنه على استعداد كامل لعزل سترافورد من مناصبه، إلا أنه لن يوافق على وصمه بالخائن أبدا. كان رد مجلس العموم عنيفا فأعلن أن في حضور الملك انتهاكاً لحرمة البرلمان وإهداراً لحريته وفي اليوم التالي تجمعت حشود ضخمة حول مجلس اللوردات وقصر الملك وهي تهتف "العدالة... العدالة..." وتطالب بإعدام سترافورد. وتوسل مجلس الشورى الذي تولاه الجزع، إلى الملك أن يذعن، فأبى. وضم رئيس أساقفة يورك رجاءه إلى رجائهم في أن يوقع الملك على الحكم، وأنذره النبلاء بأن حياته وحياة الملكة وحياة أطفالهما في خطر، ولكنه أصر على الرفض، وأخيراً أرسل إليه ستارفورد نفسه يطالبه بالتوقيع على أمر إعدامه. فوقع تشارلز، معلنا انهزامه وانتصار البرلمان من جديد، وفي ١٢ مايو ١٦٤١ سيق سترافورد إلى ساحة الإعدام.

الاحتجاج الأعظم

بدأت مرحلة التحدي بين الملك والبرلمان تأخذ منحى أكثر خطورة، فقد رفع الملك اثنين من الأساقفة اللذان ابعدهما البرلمان إلى مرتبة كنسية أعلى، فرد النواب بإعلان "الاحتجاج الأعظم" الذي رفعوه إلى الملك والذي يمنح البرلمان حق الاعتراض على التعيينات في الوظائف الكبرى، وأحس كثير من المحافظين أن مثل

هذا الإجراء سوف ينقل السلطة التنفيذية إلى البرلمان ويشل يد الملك، وهو ما ادى إلى اشتداد الانقسام في الرؤى بين المحافظين والدستوريين داخل البرلمان.

وتمهل تشارلز في الرد على هذا الإنذار النهائي، فتخطاه البرلمان إلى الشعب، وأمر بنشر "الاحتجاج الأعظم" على الملأ لإحراج الملك، رفض الملك فكرة حرمان الأساقفة من حق التصويت في البرلمان، وأصر على حقه في أن يختار لمجلس الشورى وللوظائف العامة كل من يرى أنه الأصلح. ورد البرلمان بطرح مشروع "قانون الميليشيا" الذي يخول الأخير حق السيطرة على الجيش.

ولكن الملك حاول محاولة أخيرة لشق صفنواب البرلمان ففي ٣ يناير ١٦٤٢م اتهم النائب العام باسم الملك خمسة من أعضاء مجلس العموم بالخيانة بمحاولة قلب الجيش على الملك، واتجه الملك في مظاهرة قوة بمصاحبة ٣٠٠ جندي إلى البرلمان للقبض على النواب المتهمين، فلم يجد هناك احد، فقال الملك: "أرى أن كل الجبناء قد هربوا".

اعتبر النواب هذا الأمر بمثابة أعلان حرب من قبل الملك على البرلمان، لأن مثل هذا الغزو الملكي المسلح للبرلمان كان غير مشروع بشكل واضح صريح، لذلك أصدر البرلمان في ٥ مارس ١٦٤٢م أوامره للجيش ألا يمتثل إلا لأوامر البرلمان، وانسحب من البرلمان خمسة وثلاثون من اللوردات وخمسة وستون من النواب، وانضموا إلى الملك في يورك.

بذلك وصلت العلاقة إلى طريق مسدود بين الملك والبرلمان، وفي محاولة أخيرة من قبل البرلمان لتدارك الأمر نقل البرلمان إلى الملك تسعة عشر اقتراحا، منها أن يكون للبرلمان حق الإشراف على الجيش وأن يكون له حق تعديل الطقوس الدينية، وتعيين وعزل وزراء التاج وحراس أبناء الملك، وأن يكون له سلطة إقصاء الإشراف الذين يعينون فيما بعد ذلك، عن مجلس اللوردات.كان من الطبيعي أن يرفض الملك هذه الاقتراحات التي تعني تجريده من جميع سلطاته تقريبا إلا القليل منها.

كان هذا الوضع المتأزم سببا في إعلان البرلمان ثورته في نداءه للأمة في ٢ أغسطس ١٦٤٢م، وكان البرلمان ذكيا في تأسيس ثورته على مبدأ الخوف من خطر

انتشار الكاثوليكية في إنجلترا، لا على الرغبة في سيادة البرلمان، وذلك لضمان تأييد مختلف طبقات الشعب لقضيته، وحذر البرلمان الانجليز من ان انتصار الملك سيؤدي إلى مذبحة للقضاء على البروتستانت. وشكل النواب لجنة "الأمن العام" التي كلفت بمهمة حشد جيش لمحاربة الملك، وذهب نواب البرلمان وعلى رأسهم كروميل إلى مواطنهم لحشد المتطوعين وتدريبهم، فيما استولى نواب البرلمان على المخازن العسكرية الملكية.

أما الملك تشارلز فقد غادر لندن صوب شمال انجلترا حيث بدأ في حشد قواته والبحث عن حلفاء بعض ان انضم إليه بعض النواب وكبار الإقطاعيين وبعد ان استكمل استعداداته نشر تشارلز الأول راية الحرب في ٢٧ أغسطس ١٦٤٢ نوتنجهام، معلنا بذلك بداية الحرب الأهلية الأولى.

الحرب الأهلية الاولى

وقفت انجلترا امام نفسها في خندق الحرب لأول مرة في تاريخها وبصورة لم تعرفها من قبل، فقد حشد الملك قواته وحلفاءه من جل الطبقة الارستقراطية وكل الكاثوليك، في مدن الشمال الإقطاعية، فيما انضم إلى نواب البرلمان الطبقة الوسطى والمدن الصناعية والمؤاني التجارية في الجنوب وبالتأكيد لندن. وكان مجلس العموم منقسماً على نفسه، حيث ناصر الثوار نحو ٣٠٠ عضو، على حين بلغ عدد الملكيين نحو ١٧٥ عضواً. وبلغ عدد مجلس اللوردات ١١٠، انحاز إلى جانب الثورة نحو ٣٠ منهم في بداية الأمر، ورجحت كفة الثورة ضد الملك فيما بعد داخل البرلمان بصورة دائمة. وكان في لندن نصف ثروة الأمة، وبالتالي حولت تلك الثروة إلى رصيد الثورة، في حين عجز الملك عن الاقتراض من الخارج بسبب عداء الأسطول له، ولم يكن أمام الملك إلا أن يعتمد على الهبات والمنح المقدمة من قبل رجال الإقطاع الذين أحسوا أن مصلحتهم في تلك الأرض تتحقق بانتصاره، وان هزيمة الملك تعني نهايتهم ونهاية امتيازاتهم.

والتقى الجيشان لأول مرة في ٢٣ أكتوبر ١٦٤٢م قرب مدينة "ادجهل"، وكل منهما يشكل مجموعة من الممصالح المختلفة والمذاهب المتنافرة، لم تكن تلك المعركة

فاصلة لكنها سمحت للملك بالتقدم حيث اتخذ من اكسفورد مقرا لقيادة عملياته، كما انه تلقى دعما اخر عندما عادت الملكة هنريتا من رحلتها لجمع الدعم لزوجها محملة بالأسلحة والذخيرة. فتوالت انتصارات الملك الأولية فقد هزم البرلمانيين أكثر من مرة واسترد برستول من البرلمان.

عندما ساءت حظوظ البرلمان وبدى ان الهزيمة الماحقة أتية لا محالة، ولى النواب وجههم صوب استكلندا ووقعوا معهم في ٢٢ سبتمبر "تحالفا وميثاقا مقدسين"، تعهد الاستكلنددبين بمقتضاه بإرسال جيش لمساعدة البرلمان مقابل ٣٠ ألف جنيه شهريا، شريطة أن يقيم البرلمان في إنجلترا وإيرلندا مذهب البروتستانتية المشيخية- أي حكومة المشايخ في الكنيسة. على الطرف الاخر عقد الملك صلح سريع مع المتمردين الإيرلنديين الكاثوليك، وابتهج الكاثوليك الإنجليز لهذا، فيما انحاز البروتوستانت إلى الثورة. والآن كانت الحرب الأهلية الانجليزية تضم ثلاث أمم وأربعة مذاهب.

زعامة كرومويل

اقترح أوليفر كرومويل "قرار إنكار الذات" الذي أقر في أبريل ١٦٤٥م بموجبه اعتزل معظم اعضاء البرلمان قياداتهم لفرق الثورة، وعين كرومويل قائدا للفرسان، وأمره البرلمان بتكوين جيش "على طراز جديد"، من ٢٢ ألف جندي، وأخذ كرومويل على عاتقه مهمة تدريبه.

لم يكن لكرومويل سابق خبرة عسكرية قبل الحرب، فهو ليس كنابليون عسكري عركته الحروب، ولكنه تميز بقوة شخصيته وصموده لتحقيق الهدف، وأحيا في جنوده القيم الدينية التي شحنها بهم، واستطاع أوليفر كرومويل أن يحقق أنتصارات أولية على قوات الملك في "ونسبي"، وحول كرومويل بفرسانه الجدد الهزيمة إلى نصر مبين، إلى حد أن الملك فقد كل مشاته ومدفعيته ونصف خيالته، ونسخا من مراسلاته التي نشرت لتكشف عن خطته في استقدام مزيد من القوات الإيرلندية إلى إنجلترا، وإلغاء القوانين المناهضة للكاثوليكية، ومنذ تلك اللحظة أخذت أحوال الملك تزداد سوءا وبسرعة، فقد توالت الهزائم على جيوش الملك، فيما فر الجنود من جيشه ولم

يجد طلبه العون من أي من الأطراف المختلفة، وحاول بالمفاوضات الملتوية مع كل فريق على حدة أن يوقع الانقسام في صفوف أعدائه- فيفرق بين المستقلين والبرلمان، وبين البرلمان والاسكتلنديين، ولكنه أخفق في ذلك. فأيقن بالهزيمة فأرسل زوجته إلى فرنسا، فيما اتجه هو صوب استكلندا حيث استسلم في ٥ مايو ١٦٤٦م وباستسلام الملك وضعت الحرب الأهلية الأولى أوزارها.واتفق الاستكلنديون مع الثوار على تسليم الملك مقابل دفع ٤٠٠ ألف جنيه، بذلك وقع الملك في شباك اعدائه.

كان سقوط الملك يعني أن السلطة قد انتقلت إلى البرلمان، الذي وجد منافسا خطيرا تمثل في قوات الجيش التي رابطت حول لندن تطالب بمكافآت تتكافئ مع ما قدموه في الحرب. وفي هذا الصراع الذي عبر كل من اطرافه عن مصالحه، استغل الملك لتحقيق انتصار هنا أو هناك، على اعتبار ان الجميع لم يكن في اذهانهم فكرة القضاء على الملكية، لذلك دافع البرلمان عن القانون العام والحكومة المسئولة، فيما أيد الجيش التسامح الديني ورجا أن يمتد فيشمل جميع المخالفين للعقيدة الرسمية. لكن تشارلز الأول رفض في كبرياء أن يعود إلى عرشه وهو بلا سلطات، لذلك عمد إلى ضرب البرلمان بالجيش وضرب اسكتلندا بإنجلترا، متوقعا ان يتيح له الصراع بين مختلف التيارات فرصة للعودة إلى العرش كامل الصلاحيات، وكان في مسلكه هذا على حد قول بعض معاصريه "تارة امرأة، وتارة قسيسا، وتارة أخرى ولدا ضالا مدللا لم يكتمل بعد نموه".

وفي الوقت نفسه تمكن الملك من الهرب من سجانيه العسكريين،واتصل بالاسكتلنديين سرا لكي يمدوه بجيش يعيده إلى عرشه السليب، وتحركت القوات الاسكتلندية صوب الاراضي الانجليزية، لتبدأ معها الحرب الأهلية الثانية هنالك صالح البرلمان كرومويل وطالبه بدفع خطر الغزو الخارجي ومحاربة الجيوش الغازية، كان هدف البرلمان التخلص من الغزو والملك وكرومويل جميعا، إلا أن كرومويل استطاع ان يلحق بجيوش استكلندا هزيمة منكرة في ١٧ أغسطس، وبعد عودة كرومويل مال إلى تصفية الملك، فالجيش لم يكن ليغفر للملك استدعاءه للأستكلنديين فهاجمت فرقة من الفرسان هولمبي هاوس حيث محبس الملك واقتادوه إلى نيو ماركت، وأسرع

كروموويل إلى هناك وأعلن نفسه رئيس لمجلس الجيش، وزحف في يناير ١٦٤٨م صوب لندن يسبقه اعلان ندد فيه باستبداد البرلمان، وطالب بانتخاب برلمان جديد.

ودخلت القوات لندن في ٦ أغسطس، وأتوا بالملك معهم، وأحكم الجيش سيطرته على البرلمان، الذي سيطر عليه الجيش منذ تلك اللحظة إلى أن قبض كروموويل على زمام الأمور.

وعاد القائد المنتصر أقوى من ذي قبل، بعد ان انهى الحرب الأهلية الثانية وسيطر على الحياة السياسية في لندن وأصدر البرلمان الذي اصبح تابعا لكروموويل، بحكم القوة، قانونا ينص على أن شن الملك الحرب على البرلمان خيانة عظمى، وفي ٤ يناير ١٦٤٩م قرر النواب أن الشعب" بعد الله مصدر كل سلطة عادلة "وأن النواب، وهم يمثلون الشعب "أصحاب السلطة العليا في هذه الأمة، وأنه بناء على ذلك تكون لتشريعاتهم قوة القانون، دون موافقة اللوردات أو الملك".

وعقدت محاكمة صورية للملك في ١٩ يناير ١٦٤٩، ووقع تسعة وخمسون من القضاة، من بينهم كروموويل، حكم الإعدام. وفي ٣٠ يناير سار الملك في هدوء إلى الموت، أمام جمهور غفير تملكه الرعب، وبضربة واحدة من بلطة الجلاد قطع رأسه، وكتب شاهد عيان "لقد تعالت أنات آلاف الحاضرين وقتئذ وآهاتهم، بشكل لم أعهده قط من قبل، وأرجو ألا أسمعه من بعد". وكانت غلطة تشارلز الأول القاتلة التي دفع رأسه ثمنا لها، أنه لم يدرك أن التوزيع الجديد للثروة، اقتضى، من أجل الاستقرار الاجتماعي، توزيعاً جديداً للسلطة السياسية؛ ليبدأ بإعدام الملك عصر جديد في تاريخ انجلترا اصطلح على تسميته عصر الجمهورية.

الجمهورية الأولى.. والأخيرة

بعد أن أطاح كروموويل ورجاله برأس الملك شارل الأول، في ٣٠ يناير ١٦٤٩، واجهوا مشكلة إقامة حكومة جديدة واستعادة الأمن والاستقرار بعد حرب أهلية استمرت لسبع سنوات، فتم ألغاء مجلس اللوردات ثم ألغيت الملكية، وفي ١٩ مايو ١٦٤٩ تم الإعلان رسميا عن الجمهورية الإنجليزية، وتم تشكيل مجلس دولة مهمته

تسيير امور البلاد، وأصبح كروموميل حامي حمى انجلترا، بموجب قانون رسمي، واستطاع حشد قوة البلاد العسكرية بصورة غير مسبوقة وانتصر على اعداء الجمهورية في الداخل كما اخضع كل من أيرلندا وأستكلندا لسلطان انجلترا، وفي عهده امتلكت انجلترا أقوى جيش في أوروبا كلها، واستطاع حماية الجزر البريطانية من أي عمل خارجي يهدف إلى عودة أسرة ستيوارت إلى الحكم من جديد، كما استطاع ان يعقد تحالف دائم مع البرتغال وهو ما مكن انجلترا من وضع موطئ قدم في البحر المتوسط.

وبالجملة لم يكن حكم أوليفر كروموميل حكما جمهوريا بقدر ما كان حكما ديكتاتوريا عسكريا، لذلك كان النظام الجمهوري رغم انتصارات البر والبحر واتساع املاك الإمبراطورية الانجليزية الناشئة، مكروها في نظر الشعب الانجليزي المحافظ، لذلك ما أن توفى كروموميل في ٣ سبتمبر ١٦٥٨م، حتى تنفس الانجليز الصعداء، وكان تولي "ريتشارد" ابن كروموميل الحكم بناء على وصية والده، مجرد فترة انتقالية لتعود الأمور سيرتها الأولى.

فقد اعتزل ريتشارد الحكم سريعا في عام ١٦٥٩م متعللا بجو المؤامرات التي حيكت هنا وهناك، وحاول أحد قادة الجيش ويدعى لمبرت القفز على كرسي الحكم الشاغر، وأعلن من داخل قصر وستمنستر عن أن الجيش سيتولى مقاليد الحكم، إلا أن الجميع تخلى عنه ففشلت محاولته سريعا.

عودة الملك

كان الأمير تشارلز الثاني ابن الملك تشارلز الأول، يقيم خارج البلاد، وفي البرلمان كان العمل على قدم وساق على عودة الملك فقد اصبح انصار الملكية أغلبية داخله، وأصبح الشارع الانجليزي مهيئا اكثر للتخلي عن الجمهورية بشكلها البغيض الذي قدمه كروموميل، وفي ٨ مايو نادى البرلمان بشعار الملك تشارلز الثاني في انجلترا، مع دعوته للملك الموجود في المنفى بتسلم عرشه وابتهجت إنجلترا كلها بانتهاء عقدين من العنف، وبعودة الملكية دون إراقة قطرة من الدماء.

في الوقت الذي شهدت فيه البلاد تغيرا حاسما في شكل نظام الحكم فالملكية عادت

حقيقة لا ينكرها أحد، لكنها لم تعد كما كانت في عهد تشارلز الأول بل أن النظام الملكي الجديد مثل الحقيقية الجوهرية التي تمخضت عن ثورة ١٦٤٢-١٦٤٩م والتي تمثلت في انتقال السلطة العليا من يد الملك إلى البرلمان، ومن مجلس اللوردات إلى مجلس العموم، وهو وضع رسخته الملكية العائدة.

وفي ٢٥ مايو وصل الأسطول الملكي إلى دوفر، ودخل الملك تشارلز الثاني لندن في يوم ٢٩ مايو ١٦٦٠م ، وأعيدت الملكية وبدى في الأفق توافق بين الملك والبرلمان، فقد كان للملك السلطة العليا على القوات الإنجليزية المسلحة في البر والبحر، وأعاد البرلمان تنظيم مجلس اللوردات، وأعاد إليه أساقفة الكنيسة الرسمية، وأعيدت إلى الفرسان أملاكهم التي صادروها كروميل من قبل، مع تعويض ضئيل لمن اشتروها، واسترجعت الأرستقراطية القديمة ثراءها ونفوذها من جديد.

لكن تلك الأعمال تركت خلفها المزيد من الأعداء فقد انقلبت الأسرات التي جردت من أملاكها على ملوك آل ستيوارت، وانضمت فيما بعد إلى صغار النبلاء وأبناء الطبقات الوسطى ليشكلوا حزب الهويج "الأحرار" ضد حزب التوري "المحافظين" الذي ضم كبار الملاك.

وعند وفاته اوصى تشارلز الثاني بالحكم من بعد إلى أخيه جيمس الثاني الذي تولى الحكم في عام ١٨٨٥م لتشتعل البلاد من جديد بالثورة لأن الملك الجديد كان كاثوليكي المذهب.

الثورة المجيدة

وأول إجراء مؤيد للكاثوليكية اتخذه الملك جيمس، كان الإفراج عن الآف من الكاثوليك، كما ملأ المناصب العليا من أنصاره الكاثوليك وألغى ماصدر من قوانين ضدهم. إلا ان المخاوف من وجود ملك كاثوليكي في بلد بروتوستانتي دفعت البلاد إلى الثورة فقد نزل أرشيبالد كامبل، إرل أرجيل التاسع، في اسكتلنده، ورسا جيمس دوق مونموث على الشاطئ الجنوبي الغربي لإنجلترا، في مسعى مشترك لخلع الملك الكاثوليكي. فيما دخل حزبي المحافظين والأحرار في صراع مكشوف حول بقاء الملك جيمس على العرش من عدمه، فقد ساند حزب المحافظين بقاء الملك، فيما بدأ حزب

الأحرار في العمل على الإطاحة بالملك من خلال استدعاء وليم أورنج وزوجته البروتستنتية ماري -ابنة الملك جيمس من زوجته الأولى ليتوليان- معا عرش البلاد.

ومني أرجيل بالهزيمة في ١٧ يونية، وأعدم في ٣٠ يونية، وبذلك أخفق الجناح الشمالي للثورة. ولكن أهالي دورستشير، وهم من مناصبي الكاثوليكية العداء، رحبوا بمونموث وحيوه مخلصاً ومنقذاً لهم. وانضم تحت لوائه عدد كبير من البروتستانت، وبدت حظوظه مرتفعة في ارتقاء عرش انجلترا إلا ان النبلاء والطبقات الغنية رفضت التعاون معه، وعندما قابلت قواته المكونة من المواطنين المتحمسين جيوش الملك النظامية قرب مدينة سدجمور في ٦ يوليو ١٦٨٥م، تعرض مونموث لهزيمة قاسية لاذ على أثرها بالفرار، لكن تم القبض عليه وأمر الملك بضرب عنقه على الرغم من توسلاته.

وتعقب جيش الملك، بقيادة برس كيرك، فلول الثوار، وشنق الأسرى دون محاكمة. وشكل جيمس لجنة يرأسها رئيس القضاة "جفريز"، لمحاكمة كل من شارك او اتهم بالمشاركة في الثورة، وأطلق الملك يد "جفريز" في المحاكمات فكانت تلك المحكمة دموية لا تعطي للمتهمين الحق في الدفاع عن أنفسهم وسيق الكثير من الأبرياء إلى الموت نتيجة لأقل من الشك، وأسهم هذا الإجراء الانتقامي من قبل الملك في إبعاد النبلاء عنه، فيما أصبح هناك مسافة بين الملك والشعب.

وعندما طلب جيمس الثان من البرلمان إلغاء "قانون الاختيار" (الذي يقضي بإقصاء الكاثوليك عن الوظائف ومقاعد البرلمان) وتعديل قانون "حق التحقيق في قانونية الاعتقال" وإنشاء جيش تحت إمرة الملك، لم يستجب البرلمان لشيء من هذا، فعطله جيمس وأخذ يعين الكاثوليك في الوظائف العامة.

وفي ٤ أغسطس ١٦٨٧ أصدر الملك جيمس الثاني أول "إعلان للتسامح" في عهده. وكان غرض الملك الأساسي من هذا الإعلان هو الاعتراف بالكاثوليك وحمايتهم من أي أذى قد يلحق بهم بعد وفاته، إلا أن هذا الإعلان جاوز برقيه الغرض الذي صدر من أجله، فقد منحت الحرية الدينية بموجب هذا الإعلان للجميع للمرة الأولى في تاريخ إنجلترا، وألغيت جميع العقوبات التي تتعلق باعتناق المرء مذهب

ديني معين، وأبطل تطفل المجتمع على دين المرء من خلال اختبارات الولاء الديني التي كانت تمنح الوظائف على اساس المذهب الديني لا الكفاءة الشخصية، كما أخلى سبيل كل المسجونين بسبب الخلافات الدينية.

ورغم رقي هذا الإعلان إلا انه كان بمثابة إعلان حرب بين المذاهب الدينية وجماعات المصالح التي تقف خلفها، فقد كان الملك والبرلمان يعلمان الغرض الذي من أجله أصدر الإعلان، وهو السماح للكاثوليك بالوصول إلى مناصب الدولة، وهم من مناصري الملك بالأساس وذلك لإضعاف البروتستانت وهم مناصري البرلمان. فكان طبيعيا أن يرفض البرلمان البروتستني "إعلان التسامح" الذي أصدره الملك الكاثوليكي.

جاهر الملك بانتماءه الكاثوليكي فارتمى في احضان مستشاريه من أصحاب هذا المذهب، وفي ١٦٨٨م عين الملك أربعة من الأساقفة الكاثوليك لإدارة شئون الكنيسة الكاثوليكية في إنجلترا، وخصص جيمس لكل منهم راتباً سنوياً قدره ألف جنيه، وبذلك ضمن الملك للكنيسة الكاثوليكية وجودا ثابتا في الشارع الإنجليزي، بل وجعلها في مساواة مع للكنيسة الأنجليكانية كنيسة الدولة الرسمية.

ولد للملك جيمس مولود ذكر في يونيو ١٦٨٨م وهو ما جعل الأمور تشتعل في طول البلاد وعرضه، فمعنى ذلك أن الملك القادم سيكون كاثوليكيا لا محالة، وان ابنة الملك البروتستنتنية "ماري" سيتم اقصائها بالتأكيد، ووصل الامر لدى البعض من التيار المعادي للملك والكاثوليكية جميعا إلى إنكار بنوة الملك للوليد الجديد، الادعاء ان الملك تبنى هذا الوليد ليدعم نفوذ لكاثوليك بعد رحيله، وأصبحت الانظار معلقة الأن أكثر بماري باعتبارها أمل البروتستانت الأخير، ووطنت النفوس على القيام بثورة أخرى لإجلاس ماري وزوجها وليم أورانج على العرش ليكونا حكام إنجلترا.

الثورة البيضاء

أجريت الاتصالات سريعا مع وليم أورانج زوج ماري والحاكم الأعلى لاتحاد مقاطعات الأراضي المنخفضة (هولندا)، واتفق الثوار مع "وليم" على اعطاء حكم انجلترا لماري على أن يكون وليم شريكا لها في الحكم مقابل تدخل "وليم" لإزاحة

الملك جيمس الثاني من على عرشه، والحد من نفوذ الكاثوليك في المملكة.

وفي ١٩ أكتوبر تحرك الأسطول المكون من خمسين سفينة حربية، وخمسمائة سفينة نقل، وخمسمائة فارس، واحد عشر ألفاً من المشاة، صوب السواحل الإنجليزية، وما أن وطئت أقدام وليم حتى قدم له كبار تجار لندن قرضا بقيمة مائتي ألف جنيه، وهم من رفضوا من قبل مساعدة الملك جيمس، أرتفعت معنويات "وليم" بهذا القرض الذي عبر عن ولاء الإنجليز له، وألتقى مع قوات الملك التي تعرضت للهزائم المتتالية في وقت انحازت الأميرة "آن" ابنة الملك جيمس هي وزوجها جورج الدانمركي إلى الثوار.

وجد الملك جيمس نفسه وحيدا بلا نصير، لذلك أرسل هاليفاكس أحد رجاله المخلصين للتفاوض على شروط تسليم تحفظ حياته، لكنها كانت مجرد مناورة من الملك الذي قرر الفرار، ولما عاد هاليفاكس من الجبهة، وجد الأمة بلا ملك، فعمد جماعة من النبلاء إلى تنصيبه رئيساً لحكومة مؤقتة. وفي يوم ١٣ ديسمبر تسلموا من جيمس رسالة تقول بأنه وقع في أيدي الأعداء، في فافرشام في كنت. فأنفذوا بعض القوات لإنقاذه، وفي يوم ١٦ ديسمبر عاد الملك الذليل إلى قصر هويتهول، إلا انه قرر مغادرة البلاد بعد انباء عن قرب وصول وليم إلى لندن والهرب إلى فرنسا علة يجد عند الملك لويس الرابع عشر بعض العون، إلا ان سفره كان بلا إياب ولم تر عينيه انجلترا مرة اخرى حتى وفاته.

وصل وليم إلى لندن في التاسع عشر من ديسمبر، واستقبل استقبال الفاتحين، وكان بإمكانه ان يستغل فرحة النصر والقضاء على خطر الكاثوليكية ليقيم حكومة ديكتاتورية إلا أنه استغل انتصاره بحذر وحزم، فاحتفظ للبرلمان بسلطاته، وأمر بوقف عمليات السلب والنهب التي قام بها البروتستانت ضد الكاثوليك.

ودعا وليم أورنج البرلمان القديم بكامل هيئته سواء من اللوردات او نواب مجلس العموم، بل والأساقفة أيضا في كفونتري. وهناك في أول فبراير أقر الوضع الجديد بجميع ملابساته، فقد تقرر أن الملك جيمس الثاني بفراره يكون قد اعتزل الحكم، وتم تنصيب "ماري" ابنته وزوجها "وليم" ملكين على إنجلترا، تحت اسم وليم الثالث

وماري الثانية. في المقابل وافقت ماري وزوجها وليم على مشروع قانون "إعلان الحقوق" الذي قدمه نواب البرلمان من جديد تحت اسم "وثيقة الحقوق" التي أقرت في ١٦ ديسمبر ١٦٨٩م وبها انتهت الثورة المجيدة بإعلان انتصار البرلمان على الملك والبروتستانت على الكاثوليك.

وأصبحت "وثيقة الحقوق" واحدة من أهم الوثائق في التاريخ السياسي لإنجلترا، وجزء أساسيا في القوانين الإنجليزية وحجر الزاوية في ضمان سلطات البرلمان من تلاعبت الملك، فقد نصت الوثيقة على أن الملك يستمد حقه في العرش من إرادة الشعب، وإنه لاحق للملك في تجاهل أي قانون أقره البرلمان، كما حرم على أي كاثوليكي إعتلاء العرش. بذلك أنهت "وثيقة الحقوق" أي ادعاء ملكي بان الحكم بناء على التفويض الإلهي، وانهت فكرة ان القوانين منحة من الملك يمكنه التراجع عنها وقتما يشاء، وحسمت صراع المذاهب بالقضاء على نفوذ الكاثوليك.

وأجبر وليم على ان يتلوا القسم الذي يعلن فيه تبرأه من الكاثوليكية قائلا: "أقسم أنا ملك أنجلترا أن أمقت وأبغض وأنبذ من كل قلبي على أنها كفر وهرطقة، تلك النظرية الدنسة اللعينة.. التي تقول بأنه يجب أن يخلع أو يقتل، بيد رعاياه أو غيرهم أياً كانوا، كل أمير يصدر ضده البابا أو أية هيئة في المقر البابوي في روما، قراراً بالحرمان من الكنيسة أو من العرش.. كما أعلن أنه ليس، ولا ينبغي أن يكون. لأي حاكم أو فرد أو مطران أو دولة أو عاهل أجنبي، أية ولاية أو سلطة أو سيادة أو سلطان.. في هذه المملكة. أسألك العون على هذا يا رب".

بذلك تكون الثورة المجيدة قد انتهت دون ان تريق الدماء قاستحقت عن جدارة لقب "الثورة البيضاء"، وانهت في الوقت ذاته سنوات طوال من النزاع استمرت لأكثر من أربعين سنة تنازع الملك والبرلمان السلطة فيها بكل الوسائل الممكنة، وتصارع الإقطاعيين مع الطبقات الجديد على النفوذ والمال، فيما كان صراع البروتستانت والكاثةليك جزء من صراع أكبر عم القارة الاوروبية كلها حول حرية العقيدة، وهو صراع امتد لقرون في قلب القارة، لكن انجلترا عرفت كيف تخرج منه سالمة في حين ان هذا الصراع دمر ألمانيا وأضعف فرنسا وأنهى مجد أسبانيا.

وبانتهاء ثورة الإنجليز الكبرى بدأت تباشير عالم جديد في الظهور فقد كتب للإنجليز ان يستمتعوا بثمار هذا العمل الثوري الشاق طويلا، وهو ما حقق السلام على الأراضي الإنجليزية، وهو سلام حسدها عليه جيرانها في أوروبا، مكنها هذا السلام الطويل في بناء قوتها الداخلية، الداعمة الرئيسية لمرحة الاستعمار في القرن الثامن عشر، كما أن انجلترا قبل الثورة لم تعد كما هي بعد الثورة على المستوى الأوروبي فقد كان ينظر إليها باستمرار على انها قوة متوسطة لا يسمع لرأيها في اللحظات الحرجة الأوروبية، وكانت انجلترا تكتفي بدور التابع في معظم الوقت لقوى أكبر منها خصوصا فرنسا، لكنها بعد الثورة ظهرت بمظهر الأمة الحاكمة القوية التي لها كلمة مسموعة في الشأن الأوروبي، وأصبحت تحرك السياسية الأوروبية وتدير المعارك بين الأقطاب الأوروبية من وراء الستار وأكتسبت دور الحكم في الكثير من المشاكل التي واجهت أوروبا، قبل أن تسيطر على السياسة الأوروبية تماما في القرن التاسع عشر.

وفي الداخل حصلت المدن الإنجليزية على حريتها التي انتزعتها من الإقطاعيين، وبدأ النشاط التجاري يتوسع خصوصا مع زيادة المستعرات، وعقد اتفاق غير مكتوب بأن تترك القوى التجارية لملاك الأرض من الأرستقراطية حكم إنجلترا، على أن يوجهوا سياسة البلاد الخارجية نحو المصالح التجارية، وهو اتفاق مازال ساريا حتى يومنا هذا.

وتشكل النموذج الديمقراطي الإنجليزي على خلفية كل هذه التجارب والأحداث ليقوم على الحرية والنظام وهو طابع ميزه عن تجارب غيرها من الأمم، وبدأت تباشير الديمقراطية الانجليزية تلوح في الأفق.